مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854
المجلد: 10/ العدد:2 ، أكتوبر،2026،ص ص553- 572

آليات تمكين المقاول الذاتي في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر: دراسة تحليلية للأطر التشريعية والفجوة التكنولوجية

Empowerment Mechanisms for Auto-Entrepreneurs Amid the Digital Economy Transition in Algeria: An Analytical Study of Legislative Frameworks and the Technological Divide

مريم سرارمة — **زبير عياش** *
SerarmaMeriem — Zoubeir AYACHE
جامعةأم البواقي– الجزائر
مخبر COFIFAS، جامعةأم البواقي– الجزائر
meriem.serarma@univ-oeb.dz — zoubeirayache@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2026/09/12 تاريخ القبول: 2026/10/18 تاريخ النشر: 2026/10/31

الملخص :

تهدف الدراسة إلى تقييم كفاءة آليات التمكين التشريعية والتنظيمية الممنوحة لهذا الفاعل، وتحليل أثر الفجوة التكنولوجية ومؤشرات الجاهزية التقنية والنقدية في تحديد الآفاق الاستراتيجية لنمو هذا النشاط، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.وقد خلصت الدراسة إلى أن الفعالية الميدانية لآليات تمكين المقاول الذاتي تظل مكبحة أمام اختلالات الواقع التقني، مما يستوجب حتمية تطوير المنصة الرقمية للوكالة الوطنية للمقاول الذاتي (ANAE) وتفعيل الربط البرمجي الآلي بين القطاعات الخدمية السيادية.

الكلمات المفتاحية: المقاول الذاتي، الاقتصاد الرقمي، آليات التمكين، الفجوة التكنولوجية، الشباك الموحد.

تصنيفاتJEL: L26،O33،K20 .

Abstract:

This study assesses the effectiveness of the legislative and regulatory mechanisms supporting Auto-Entrepreneurs individuals and examines the impact of the technological gap and technological and financial readiness on the strategic prospects for the growth of Auto-Entrepreneurs. Using a descriptive-analytical approach, the study finds that the practical effectiveness of these mechanisms remains constrained by technological deficiencies. It therefore highlights the need to enhance the digital platform of the National Agency for Auto-Entrepreneurship (ANAE) and establish automated digital interoperability among sovereign public service sectors.

Keywords: Auto-Entrepreneurs, Digital Economy, Empowerment Mechanisms, Technological Divide, One-Stop Shop.

JEL Classification: L26, O33, K20.

*المؤلف المرسل

مقدمة

لقد أدى ظهور الاقتصاد الرقمي بفعل الثورة الصناعية الرابعة إلى بروز مايعرف بالمقاول الذاتي كفاعل اقتصادي جديد يمتلك قدرة على توليد القيمة، وفي هذا السياق، تبنت الجزائر استراتيجية لتنويع اقتصادها خارج المحروقات من خلال إرساء آليات تمكين تشريعية لهذا الفاعل تجسدت في القانون رقم 22-23 وتأسيس الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي (ANAE)، بهدف تأطيره ونقل أنشطة العمل الحر منالقطاع الموازي إلى القنوات الرسمية، ومع ذلك، إلا أن هذا الطموح التشريعي يصطدم ميدانيا بواقع التطور التقني ومؤشرات الاستعداد الرقمي المحلي، في ظل وجود تحديات هيكلية تعرف بـ "الفجوة التكنولوجية"، والتي تؤكد على وجود تباين كبير بين الأطر التشريعية والواقع التقني، وهو ما يثير تساؤلات جوهرية حول مدى كفاءة آليات التمكين المعتمدة في تحقيق أهدافها الميدانية.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى إجراء دراسة تحليلية لآليات تمكين المقاول الذاتي في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر، من خلال فهم انعكاسات الأطر التشريعية وتأثيرات الفجوة التكنولوجية.

الإشكالية الرئيسية للدراسة:

بناء على التفاعل بينالأطر التشريعية وتحديات البيئة التقنية، تتمحور الإشكالية االرئيسية للمقال حول التساؤل الجوهري التالي: إلى أي مدى تساهم آليات التمكين الحالية في بيئة الاقتصاد الرقمي في الجزائر في بناء نموذج فعال للمقاول الذاتي، وكيف تؤثر الأطر التشريعية المستحدثة والفجوة التكنولوجية الراهنة في تحديد الآفاق الاستراتيجية لنمو هذا النشاط الاقتصادي؟

وينبثق عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو الإطار التنظيمي لنظام المقاول الذاتي في الجزائر، وما طبيعة آليات التمكين الممنوحة له؟
2. ما هو الإطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي عالميا، وما واقع مؤشراته الهيكلية والنقدية في البيئة الاقتصادية الجزائرية؟
3. كيف تتسبب الفجوة التكنولوجية في الحد من فعالية آليات تمكين المقاول الذاتي في الجزائر، وما هي سبل تجاوزها؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والاسئلة الفرعية، ستنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

1. **الفرضية الأولى:** يتميز الإطار التنظيمي لنظام المقاول الذاتي في الجزائر بالمرونة من خلال توفير آليات تمكين مترابطة (إدارية،جبائية، بنكية، واجتماعية) تساهم في استقطاب أنشطة العمل الحر من القطاع الموازي نحو القنوات الرسمية.
2. **الفرضية الثانية:** بالرغم من اتساع الإطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي عالميا، إلا أن واقع مؤشراته التقنية في النظام الاقتصادي الجزائري لا يعكس جاهزية رقمية ونقدية متقدمة نتيجة لاستمرار الاختلالات الهيكلية في البنية التحتية والمحيط الإداري والمالي.
3. **الفرضية الثالثة:** تتسبب الفجوة التكنولوجية في الحد من فعالية آليات تمكين المقاول الذاتي في الجزائر من خلال التحديات التقنية التي تواجه الأنشطة الإدارية والمالية واللوجستية، وتجاوزها يتطلب تطوير وتحديث المنصة الرقمية للوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وتفعيلها كشباك موحد رقمي متكامل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة، انطلاقا من الإشكالية المطروحة، إلى تحقيق مجموعة من الغايات العلمية والعملية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. عرض المفاهيم والتشريعات الخاصة بنظام المقاول الذاتي وآليات تمكينه في الجزائر .
2. رصد وتقييم واقع مؤشرات الجاهزية الرقمية والنقدية الداعمة لبيئة الاقتصاد الرقمي في الجزائر وإبراز ركائزها الهيكلية.
3. تشخيص مظاهر الفجوة التكنولوجية ورصد العراقيل الفننية و التنظيمية الميدانية التي تحد من فعالية آليات التمكين المعتمدة.
4. تحديد مقتضيات التكامل البرمجي والربط الشبكي بين الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي ومختلف القطاعات السيادية(كالجمارك، الضرائب، والبنوك) .
5. استخلاص نتائج عملية وتقديم تدابير إجرائية تمكن من معالجة الاختلالات الميدانية وتحويل المنصة الرقمية للوكالة إلى شباك موحد رقمي وبيني يضمن كفاءة واستدامة نشاط المقاول الذاتي في الجزائر.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بأسلوب تحليل المضمون(Content Analysis) في شقيه التشريعي والإحصائي، حيث يسمح الوصف بتأصيل الأبعاد المفاهيمية

لنظام المقاول الذاتي والاقتصاد الرقمي، بينما يتيح التحليل تفكيك علاقة التأثير والتأثر بين حوافز التمكين التشريعي واختلالات الواقع التقني لتفسير انعكاسات الفجوة التكنولوجية ومناقشة مدى تحقق الفرضيات. ونظراللطبيعة الكلية والتنظيمية لإشكالية البحث وحداثة الإطار القانوني، فقد استندت الدراسة إلى مصادر ثانوية رسمية موثوقة تم اختيارها وفق معياري "الصلة المباشرة" و"المصداقية الرسمية"، وتشمل:

1. **المصادر التشريعية والتنظيمية**:حصر شامل للنصوص القانونية المؤطرة للمقاول الذاتي في الجزائر الصادرة في الجريدة الرسمية خلال الفترة (2022–2025)، وعلى رأسها القانون الأساسي 22-23، والمراسيم التنفيذية المكملة له (23-196، 23-197، 24-49، 25-170)، وأحكام قوانين المالية (2023–2026)، ومذكرات بنك الجزائر.
2. **التقارير والبيانات الإحصائية الرسمية**:الاعتماد على أحدث التقارير الدورية الصادرة عن الهيئات السيادية الوطنية المشرفة على الرقمنة والنقد (المحافظة السامية للرقمنة، الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية،تجمع النقد الآلي، والديوان الوطني للإحصائيات)، مدعومة بتقارير المنظمات الدولية(البنك الدولي، منظمة العمل الدولية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية).

حدود الدراسة:

1. **الحدود الموضوعية**:تقتصر الدراسة على تحليل آليات التمكين القانونية والإدارية والجبائية والمالية واللوجستية الموجهة لنظام "المقاول الذاتي" وتقييم أثر الفجوة التكنولوجية عليها، دون التوسع في الأنظمة القانونية للمؤسسات الناشئة أو المصغرة الكلاسيكية.
2. **الحدود المكانية**:تركز الدراسة في شقها التطبيقي والتشريعي على بيئة الأعمال والاقتصاد الرقمي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
3. **الحدود الزمانية**:تغطي الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2022 (تاريخ صدور القانون الأساسي للمقاول الذاتي 22-23) إلى غاية مطلع سنة 2026.

الدراسات السابقة:

لقد حظيت إشكاليات التحول الرقمي ودعم المقاولاتية باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية والتشريعية بالجزائر، ويمكن تصنيفها نقديا وفق مسارين متكاملين كالتالي:

المسار الأول: ويشمل الدراسات التي اهتمت بالأطر القانونية والجبائية، كدراسة لحول وعماري، 2022،التي تمحور تحول التحفيزات الجبائية للمؤسسات المصغرة، ودراسة بوقلي وعلاق، 2024،التي تمحور تحول رقمنة قطاعي الجمارك والضرائب، غير أن هذه المعالجات انحصرت في الأنماط الكلاسيكية دون التطرق لخصوصية نظام المقاول الذاتي المستحدث بموجب القانون 22-23، وما رافقه من تحفيزات نقدية ولوجستية نوعية كمرسوم الاستيراد المصغر 25-170.

المسار الثاني: ويشمل الدراسات التي ركزت على البنية التحتية والشمول الرقمي، كدراسة سعداوي وبن ناصر، 2023، التي تمحورت حول جاهزية الألياف البصرية، ودراسة قسول وعمراني، 2024، التي تمحورت حول الشمول الرقمي للمؤسسات الفردية، والتي خلصت إلى تدني العائد الاقتصادي للنفاذ التقني دون ربطه بآليات الدفع الالكتروني والتكامل البنكي المشترك .

وبناءا على المراجعة النقدية للدراسات السابقة يتضح وجود **فجوة بحثية** تتمثل في قلة الدراسات التي تجمع بين الحوافز التشريعية وواقع الجاهزية التقنية، حيث يقوم النموذج المفاهيمي للدراسة على دراسة العلاقة بين ثلاثة محاور أساسية: أولها المحور التشريعي الذي يضم آليات التمكين الإدارية والجبائية والبنكية واللوجستية الممنوحة للمقاول الذاتي، وثانيها المحور التقني الذي يعبر عن الفجوة التكنولوجية وضعف الربط الشبكي المباشر لتبادل المعطيات بين مختلف الإدارات والقطاعات ومحدودية الدفع والتكامل البنكي، وثالثها المحور التنموي الذي يهدف إلى تمكين المقاول الذاتي واستدامة نشاطه ونقل أعماله من القطاع الموازي إلى الاقتصاد الرسمي. وعليه فإن هذه الدراسة التحليلية تفترض أن فاعلية الحوافز التشريعية تظل مرهونة بتجاوز مظاهر الفجوة التكنولوجية وتوفير بيئة رقمية متكاملة تضمن كفاءة التطبيق الميداني.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيمي للمقاول الذاتي في الجزائر

1. مفهوم المقاول الذاتي في الأدبيات الاقتصادية الدولية:

تؤكد الأدبيات الاقتصادية والتقارير الدولية غياب تعريف موحد لمصطلح "المقاول الذاتيAuto-entrepreneur"، حيث يعتبر خيارا داخليا لبعض الدول، خاصة وأن الهيئات الدولية تقدم صياغات أكثر شمولا لتلائم سوق العمل، وعلى رأسها منظمة العمل الدولية التي

تبنت مصطلح "العاملين لحسابهم الخاص بصفة فرديةOwn-AccountWorkers"، والذي تطور حديثا إلى "العاملين المستقلين بالاعتماد على المنصات الرقمية Digital Platform Workers"، وقد عرفتهم في تقريرها الاستراتيجي بأنهم: "الأفراد الذين يمارسون أنشطة اقتصادية إنتاجية أو خدمية مستقلة لحسابهم الخاص بالاعتماد على مهاراتهم الذاتية، ويتحملون بشكل كامل المخاطر المالية والتشغيلية المرتبطة بإدارة نشاطهم، دون وجود أي رابطة تبعية قانونية أو تنظيمية تربطهم بأرباب عمل تقليديين، وهم ينشطون غالبا في الفضاء الرقمي ومن خلال المنصات الإلكترونية كوسيط أساسي لتسويق خدماتهم اللامادية وتنفيذ معاملاتها العابرة للحدود"(International Labour Organization, 2021, p24).

2. مفهوم المقاول الذاتي في التشريع الجزائري:

أصدر المشرع الجزائري إطارا تشريعيا مستقلا بموجب القانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 والمتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، حيث عرفته المادة 2 منه بأنه: "كل شخص طبيعي يمارس بصفة فردية نشاطا مربحا يدخل ضمن قائمة الأنشطة المؤهلة".

ويرتكز هذا التعريف على ركيزتين أساسيتين هما (الجريدة الرسمية، العدد 85، 2022، ص ص5-6):

- **حصر النشاط في الشخص الطبيعي:**تجريد العمل الحر من الأعباء المحاسبية والتأسيسية المعقدة المرتبطة بالشركات، وتسهيل إطلاق النشاط فوريا ببطاقة مهنية شخصية.
- **الفردية المطلقة وحظر التوظيف:**اشتراط ممارسة النشاط بصفة شخصية تماما وحظر الاستعانة بأجراء لحماية مرونة الهيكل المالي للمقاول، وإعفائه من التزامات قانون العمل الصارمة، دون منحه صفة "التاجر" تجنبا للقيود الضريبية والتجارية الكلاسيكية.

3. الأنشطة المؤهلة لممارسة نظام المقاول الذاتي في الجزائر:

حدد المرسوم التنفيذي رقم 23-197 المؤرخ في 25 ماي 2023 مجالات العمل المسموح بها في سبع مجموعات مهنية،وهي(الجريدة الرسمية، العدد 37، 2023، ص14):

- **الخدمات الرقمية والأنشطة ذات الصلة:**تطوير البرمجيات، تصميم المواقع والتطبيقات، إدارة منصات التواصل الاجتماعي، والدعم التقني للشبكات.
- **الاستشارة والتكوين:**الاستشارات القانونية، المالية، والمحاسبية، وإعداد وتدريب الدورات التعليمية عن بعد.

- **الخدمات المنزلية**:الأنشطة الخدمية للعائلات كالصيانة الدورية للأجهزة والكهرومنزلية، والرعاية الصحية المنزلية.
- **الخدمات الموجهة للأشخاص**:المرافقة الفردية، المساعدة الشخصية، وتسيير الأعمال والمهام الخاصة بالأفراد.
- **خدمات الترفيه والتسلية**:تنظيم الفعاليات، والأنشطة الثقافية، الرياضية، والترفيهية للمؤسسات والأفراد.
- **الخدمات الموجهة للمؤسسات**:الاستشارات التسويقية، تطوير الأعمال، إدارة علاقات الزبائن، والتدقيق المالي والداخلي.
- **الخدمات الثقافية والاتصال والسمعي البصري**:صناعة المحتوى الإعلامي والرقمي، التصوير، الترجمة، والتصميم الجرافيكي.

4. آليات تمكين المقاول الذاتي في الجزائر:

رافق الإطار التشريعي نظام تنفيذي متكامل يدمج بين التسهيل الإداري، التحفيز الجبائي، المرونة البنكية، الحماية الاجتماعية، والدعم اللوجستي، وتتجلى هذه الآليات فيما يلي:

- **التمكين الإداري والرقمي (إلغاء الحواجز البيروقراطية)**:تأسيس الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي(ANAE)بموجب المرسوم التنفيذي رقم 23-196 (الجريدة الرسمية، العدد 37، 2023، ص8) لإدارة منصة رقمية حصرية للتسجيل الفوري وإصدار البطاقة المهنية المزودة برمز(QR)،ويتمثل التمكين هنا في إعفاء المقاول نهائيا من التزامات السجل التجاري (CNRC)وتوفير المقر المادي، مع إمكانية توطين النشاط بمحل الإقامة (الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، 2025، ص2).
- **الامتيازات الجبائية لرقمنة الأنشطة**:حددت المادة 51 من قانون المالية 2023 السقف الأعلى لرقم الأعمال السنوي بـ 5,000,000 دج. وأخضعته المادة 49 من قانون مالية 2024 لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة بنسبة مخفضة 0.5% فقط، بحد أدنى 10,000 دج سنويا (الجريدة الرسمية، العدد 86، 2023، ص32)، مع استثنائه في قوانين المالية لسنتي 2025 و2026 من الزيادات الجبائية المطبقة على باقي الأنشطة.
- **التسهيلات البنكية وديناميكية النقد (توطين العملة الصعبة)**:أتاحت مذكرة بنك الجزائر رقم 2024/02 فتح حسابات تجارية بالدينار والعملة الأجنبية دون سجل تجاري، مع منح

المقاول الحق الكامل في الاحتفاظ بـ 100% من عوائد التصدير الخدمي والرقمي بالعملة الصعبة وتوطينها محليا دون تنازل إجباري لصالح البنك المركزي (بنك الجزائر، 2024، ص ص60-61).

- **نظام الضمان الاجتماعي لغير الأجراء:**أقر المرسوم التنفيذي رقم 24-49 (الجريدة الرسمية، العدد 04، 2024، ص11) اندماج المقاول الذاتي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء(CASNOS)باشتراك سنوي ثابت ومخفض بـ 24,000 دج يضمن التغطية الصحية والتقاعد (جريدة الجزائر الجديدة، 2025، ص8).
- **الدعم اللوجستي وتأمين التموين الميداني (نظام الاستيراد المصغر)**:ينظم المرسوم التنفيذي رقم 25-170 (الجريدة الرسمية، العدد 40، 2025، ص15) نشاط الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي (تحت الرمز 080101) لاستيراد بضائع وعتاد تكنولوجي لحسابه دون تحويل، بسقف 1,800,000 دج للرحلة وبحد أقصى مرتين شهريا (Algeria Invest, 2025, p3)، ويتم التمويل من خلال حسابات العملة الصعبة لدى بنك الجزائر الخارجي(BEA)برسم جمركي موحد مخفض قدره 5% (بنك الجزائر الخارجي، 2025، ص2).

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي ومؤشراته في الجزائر

1. الإطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي في الأدبيات العالمية والوطنية:

ينظر للاقتصاد الرقمي في الأدبيات الحديثة على أنه بنية هيكلية شاملة تعيد صياغة الأسواق وآليات توليد القيمة المضافة، وفق المقاربات التالية:

- **مقاربة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)**: تعرفه على أنه"النظام الاقتصادي الذي يعتمد في كفاءته التشغيلية على دمج التقنيات الرقمية (بما يشمل شبكات الاتصال المتطورة، الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي) في صلب كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية دون فصل بين ما هو تقليدي وحديث"(OECD, 2020, p14).
- **مقاربة صندوق النقد الدولي(IMF)**: يعرفه على أنه"النشاط الاقتصادي الناتج عن ملايين الاتصالات اليومية عن طريق الإنترنت بين الأفراد، الشركات، الأجهزة، والبيانات، لمعالجة فجوات عدم تماثل المعلومات وتخفيض التكلفة الحدية للأصول اللامادية إلى مستويات تقترب من الصفر(IMF, 2023, p8).

- **مقاربة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD):يعرفه من خلال تحديده في** ثلاثة مستويات: **النواة الصلبة** (صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، **المستوى الوسيط** (المنصات الرقمية والتجارة الإلكترونية)، **والمستوى الشامل**أين تكون البيانات الضخمة والمعاملات اللامادية هي المحرك الأساسي للاقتصاد(UNCTAD, 2021, p32).
- **التوجه المفاهيمي للسلطات الجزائرية:** فمن الناحية التشريعية، لا يوجد نص قانوني صريح في التشريعالجزائري يمنح تعريفا محددا للاقتصاد الرقمي، إلا أنه يتضح من واقع الأهداف الكليةالمسطرة في الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي (أفق 2030) الصادرة عن المحافظة السامية للرقمنة، أن السلطات الجزائرية تنظر إليه كنمط تنموي قائم على المعرفة، يهدف إلى رقمنة المعاملات والتدفقات النقدية والخدمية وعصرنة قطاع المالية والمرفق العام لضمان الشفافية، الكفاءة، وتطهير محيط الاستثمار(المحافظة السامية للرقمنة، 2024، ص3).

2. الركائز الهيكلية لتمكين الاقتصاد الرقمي:

يقوم النموذج الهيكلي المعتمد من طرف البنك الدولي ضمن استراتيجيته لتقدم الاقتصاد الرقمي في إفريقيا (مقاربةDE4A للبنك الدولي) (Digital Economy for Africa) على خمس ركائز أساسية ومترابطة تشكل معا نظاما بيئيا متكاملا لضمان الانتقال الناجح للاقتصاد الرقمي، وهي `(World Bank, 2020, p 47):

- **البنية التحتية الرقمية:**خطوط الاتصال عريضة الحزمة، شبكات الهاتف المحمول، ومراكز البيانات المحلية لضمان النفاذ بتكلفة منخفضة.
- **المنصات الرقمية:**المنصات الحكومية (الهويات والسجلات الرقمية) والخاصة (التجارة الإلكترونية) لتسهيل المعاملات الموثوقة.
- **الخدمات المالية الرقمية:**نظم المدفوعات الإلكترونية والاندماج المالي عبر التشغيل البيني للأنظمة البنكية لتسوية الصفقات فوريا.
- **المقاولاتية والابتكار الرقمي:**تهيئة المحيط الحاضن للشركات الناشئة والمقاولين الذاتيين بالتأطير، التمويل المخاطر، وحاضنات الأعمال.
- **المهارات الرقمية ورأس المال البشري:**تطوير المهارات الرقمية الأساسية والمتقدمة (كالبرمجة والأمن السيبراني) لقيادة وظائف المستقبل.

3. التحديات الهيكلية والمالية التي تواجه الاقتصاد الرقمي:

تواجه آليات تعميم الاقتصاد الرقمي عدة قيود هيكلية، من أبرزها:

- **التهرب الضريبي الرقمي وتآكل الوعاء الجبائي:** صعوبة تحديد موقع توليد القيمة للأصول اللامادية وعابرة الحدود يخلق ثغرات لتهريب الأرباح(OECD, 2023, p58).
- **مخاطر الأمن السيبراني والجرائم المالية الإلكترونية:** تصاعد الاختراقات وسرقة الهويات المالية يرفع تكلفة التأمين ويقلل الثقة الائتمانية(Kshetri, 2023, p112).

3.3. تفاقم الفجوة الرقمية اللامتكافئة وتحدي التبعية التكنولوجية:

- التباين الجغرافي في كفاءة البنية التحتية بين المناطق الحضرية والداخلية يعيق الشمول الرقمي(Livingstone, 2024, p84)
- **احتكار المنصات الكبرى واختلال شروط المنافسة:** سيطرة المنصات العالمية بفعل "الأثر الشبكي" يضعف تنافسية المقاولين المحليين(Teece, 2021, p202) .
- **تأخر التوافق بين التكييف التنظيمي والتشريعي:** بطء التشريعات الكلاسيكية مقارنة بالحلول الرقمية الحديثة يخلق فراغا قانونيا ومخاطر تشغيلية(Verhoef et al., 2021, p891).
- **تحديات السيادة النقدية ومراقبة الكتل المالية العابرة للحدود:** صعوبة مراقبة التمويل اللامركزي وإدارة أسعار الصرف ومكافحة غسيل الأموال(Ozili, 2023, p15).
- **عدم استقرار أسواق العمل وفرص التوظيف:** إحداث صدمات في التوظيف التقليدي بفعل الأتمتة وتنامي "اقتصاد المهام المؤقتة" مما يتطلب تأطيرا كقانون المقاول الذاتي(International Labour Organization, 2025, p41).

4. الإجراءات الاستراتيجية لتبني الاقتصاد الرقمي في الجزائر:

لقد اتخذت السلطات الجزائرية إجراءاتمتكاملة لتهيئة البيئة الاقتصادية والبنكية لتبني الاقصاد الرقمي وانجاحه، ومن أهمهذه الإجراءات مايلي:

- **إعادة هياكل الحوكمة والقيادة الرقمية:** استحداث المحافظة السامية للرقمنة تحت الوصاية المباشرة لرئاسة الجمهورية لتوحيد السياسات وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي (أفق 2030)، بالتوازي مع إنشاء اللجنة الوطنية لتقييم وتوجيهاستراتيجية التحول الرقمي

لضمان حوكمة المشاريع التقنية بين الوزارات الكبرى (المحافظة السامية للرقمنة، 2024، ص07).

- **تهيئة البيئة التشريعية والقانونية للمقاولات والابتكار**:إرساء أطر قانونية مرنة تجسدت في إصدار القانون الأساسي للمقاول الذاتي وقانون ترقية المؤسسات الناشئة (المرسوم التنفيذي رقم 20-254)، وتأسيس الوكالة والمنصة الرقمية الوطنية للمقاول الذاتي (ANAE)`(الحول وعماري، 2022، ص13).
- **رقمنة القطاعات السيادية وعصرنة قطاع المالية والمرفق العام**:تعميم المنصات الرقمية بالجمارك، ومنصات (مساهمتك وجبايتك) بمديرية الضرائب لتسهيل التصاريح وتخفيض تكاليف المعاملات وتطهير محيط الأعمال (بوقلي وعلاق، 2024، ص39).
- **الاستثمار في تكنولوجيا البنية القاعدية والربط الدولي**:من خلال نشر الكابلات البحرية للربط الدولي بالإنترنت ومشاريع الألياف البصرية العابرة للصحراء (سعداوي وبن ناصر، 2023، ص94).
- **تطوير التشريعات النقدية وتسهيل تجارة الخدمات**:من خلال منح بنك الجزائر الحق للمقاولين والمصدرين للخدمات الرقمية في الاحتفاظ بنسبة100% من العوائد بالعملة الصعبة وإعفاء الصادرات الرقمية الخدماتية من الجمارك (بنك الجزائر، 2025، ص2).
- **الاستثمار في تكوين رأس المال البشري ورقمنة المهارات**:وتجسد في إطلاق أقطاب جامعية متخصصة كالمدرسة العليا للذكاء الاصطناعي والمدرسة العليا للأنظمة الرقمية بسيدي عبد الله بهدف تلبية شرط الكفاءة البشرية المطلوبةلقيادة الاقتصاد المعرفي وتطوير البرمجيات والأمن السيبراني (سعداوي وبن ناصر، 2023، ص101).

5. واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر:

تكشف الإحصائية الرسمية عن واقع الجاهزية الرقمية والنقدية وفق المؤشرات التالية:

- **مؤشرات الاتصال والربط بشبكة الإنترنت والبنية التحتية:** تشير التقارير الرسمية لسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونيةتجاوز عدد مشتركي الإنترنت في الجزائر عتبة 47 مليون مشترك (ثابت ونقال)، بالتوازي مع التسارع القياسي في نشر شبكات الألياف البصرية لتأمين التدفقات العالية والثابتة التي تتطلبها المعاملات الافتراضية وتصدير الخدمات الرقمية (سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، 2025).

- **مؤشرات البنية النقدية التحتية وأدوات الدفع:** تفيد بيانات تجمع النقد الآلي بحدوث نمو متصاعد فيالبنية النقدية الافتراضية، حيث تجاوز عدد بطاقات الدفع (البنكية والذهبية لبريدالجزائر) عتبة 18 مليون بطاقة متداولة، بالتوازي مع توسيع نشر أجهزة الدفع الإلكتروني وتفعيلآليات الدفع من خلال الهاتف المحمول (تجمع النقد الآلي، 2025).
- **مؤشرات المعاملات الرقمية وحركية التجارة الإلكترونية:** تسجل تقارير وزارة التجارة وترقية الصادرات قفزةنوعية في عدد المواقع الإلكترونية الجزائرية الرسمية المسجلة بالنطاق الوطني (.dz)والتي تمارس نشاطا تجاريا رسميا (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2025)، ويتزامن ذلك مع البيانات الرسمية لتجمع النقد الآلي التي أظهرت نموا قياسيا في عدد عمليات الدفع عن طريق الإنترنت لتسوية الفواتير والخدمات والسلع، مما يعكس بداية تحول الثقةالنقدية تدريجيا نحو المعاملات اللامادية (تجمع النقد الآلي، 2025).
- **مؤشرات نمو المقاولاتية وحجم التمويل الاستثماري:** توضح حصيلة وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة (2025)تضاعف عدد المؤسسات والمشاريع الحاصلة رسميا على علامة "مؤسسة ناشئة"وعلامة "مشروع مبتكر"، مدعوما بحجم التمويلات الاستثمارية الممنوحة من طرف صندوق الجزائر للمؤسسات الناشئة (ASF)، مما يعكس حركية ونمو قطاع المقاولات الابتكارية (وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، 2025).
- **مؤشرات حيازة واستخدام التكنولوجيا لدى الخواص والفاعلين الاقتصاديين:** يؤكد المسح الإحصائي الدوري للديوان الوطني للإحصائيات (ONS) عنارتفاع قياسي في مؤشر الجاهزية الرقمية للمؤسسات الجزائرية ونسب حيازة الأسر والقطاعات الاقتصادية للوسائل التكنولوجية والإنترنت عالي التدفق، مما يؤكد اتساع القاعدة السوقية الافتراضية المتاحة محليا أمام الاستثمار الفردي ونشاط المقاول الذاتي الرقمي.

المحور الثالث: أثر الفجوة التكنولوجية على فعالية آليات تمكين المقاول الذاتي في الجزائر

تشكل الأطر التشريعية لنظام المقاول الذاتي في الجزائر خطوة هيكلية لتأطير العمل الحر، غير أن كفاءتها التشغيلية تظل مرهونة بمدى جاهزية البيئة التكنولوجية المحلية، ولذلك فإن الهدف من هذا المحور هو تقديم تشخيص تحليلي لواقع الفجوة التكنولوجية في الجزائر،ورصد التحديات التقنية الكابحة لآليات التمكين، واستعراض متطلبات تجاوزها.

1. تشخيص واقع الفجوة التكنولوجية في الجزائر وانعكاساتها:

تعرف الفجوة التكنولوجية في البيئة الجزائرية بأنها "التباين الهيكلي بين طموح النصوص التشريعية المرقمنة وبين واقع الجاهزية الفنية للشبكات والأنظمة البنكية والجمارك"(بوقلي وعلاق، 2024، ص38)، وتتجلىأبرز انعكاساتها فيما يلي:

- **ضعف العائد الاقتصادي للتقنيات المتاحة:** ويتجلى ذلك في سوء استغلال الوسائط التكنولوجية، مما يمنع من دون تحويل هذا النفاذ التقني إلى مدخلات إنتاجية مولدة للقيمة المضافة، وهو ما يحد من النجاعة الاقتصادية للفضاء الرقمي المتاح ويكرس الاتكالية التكنولوجية (قسول وعمراني، 2024، ص45).
- **محدودية تفعيل وسائل الدفع الإلكتروني:** تتمثل في ضعف الاستجابة لمتطلبات الدفع الالكتروني،حيث لا تتجازو نسبة تفعيل أجهزة الدفع الإلكتروني لدى المؤسسات المصغرة والصغيرة 24.9 %، مما يبقي على هيمنة التعامل النقدي الورقي ويبطئ تدفق السيولة لدى المقاولين (بن زاوي وعبيد، 2024، ص19).
- **مقاومة التغيير في البيئة التنظيمية لبرامج الرقمنة:** تظهر ككابح هيكلي داخل الإدارات والهيئات التنفيذية،حيث تتجمد جهود التحول الرقمي نتيجة تخوف المورد البشري من التعديلات، إضافة إلى تدني الكفاءات التقنية للكوادر المنفذة، مما يعطل الانتقال الى نمط الإدارة المرقمنة (شريفي وبن عياد، 2024، ص78).
- **تأخر أتمتة الشباك الموحد للخدمات العمومية:** يتجسد في غياب التنسيق بين قواعد بيانات القطاعات الوزارية والمؤسسات الخدمية (كالضرائب، الضمان الاجتماعي، والأنظمة البنكية)، ممايتسبب في تشتت المعطيات وتكرار الاجراءات الورقية، ويمنع تقديم خدمة عمومية مدمجة للمتعامل الاقتصادي (بن طراد وبوقرة، 2024، ص53).
- **محدودية التنافسية الدولية في مؤشرات الحوكمة والخدمات الرقمية:** يتضح من بقاء أداء المنصات الحكومية الخدمية دون المستوى المأمول مقارنة بالمعايير العالمية،وخاصة في مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية (EGDI) الصادر عن الأمم المتحدة، نتيجة ضعف الربط الشبكي الموحد ومحدودية التفاعل الخدمي الرقمي مع المتعاملين (قواسمية وزايد، 2024، ص34).

2. التحديات التقنية الكابحة لآليات تمكين المقاول الذاتي:

يواجه تحقيق الفعالية الميدانية لآليات تمكينالمقاول الذاتي عدة عوائق فنية من أبرزها مايلي:

- **غياب الربط الشبكي بين منصة ANAEوالجمارك:**فعلى الرغم من إعفاء عملية الاستيراد المصغر من السجل التجاري واعتمادها على المنصة، إلا ان غياب التبادل الآلي للبيانات بينهاوبين نظام الجمارك يؤدي إلى تأخير معالجة التصاريح وإجبار المقاول على اجراءات توثيق يدوية تعرقله ميدانيا (سعداوي وبن ناصر، 2023، ص94).
- **عجز المعالجة الجبائية الرقمية:** فرغم إقرار ضريبة جزافية تفضيلية بنسبة 0.5% ، إلا أن النظام الرقمي لمصالح الضرائب يفتقر لخوارزميات أتمتة التصريح، مما يضطر المقاول الذاتي للتنقل نحو القباضات لمطابقة سجله الورقي (بوقلي وعلاق، 2024، ص. 42).
- **قيود المدفوعات الدولية والتكامل البنكي:** بالرغم من إصدار بنك الجزائر للمذكرة رقم 2024/02 لفتح حسابات التصدير الخدمي (بنك الجزائر، 2024، ص60)، وتوفير بطاقات (Mastercard)بحدود 1.8 مليون دج،فإن افتقار البنوك المحلية لبروتوكولات الربط المباشر مع المنصات العالمية يسبب انقطاعات فنية عند سداد الفواتير دوليا (تجمع النقد الآلي، 2026، ص3).
- **النقائص التكنولوجية في المعابر الحدودية:** تواجه المعابر الحدودية نقصا في أجهزة المسح الرقمي والتتبع الذكي لعينات السلع المستوردة في إطار الاستيراد المصغر، مما يعطل تطبيق الرسم الجمركي المخفض 5% المعتمد رسميا .
- **بطء الربط مع هيئات الضمان الاجتماعي:** يؤدي غياب التحديث اللحظي بين قنوات الدفع الإلكتروني وقواعد بيانات صندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء إلى تأخر تفعيل بطاقة الشفاء فور السداد الرقمي للاشتراك (جريدة الجزائر الجديدة، 2025، ص8).

3. متطلبات تجاوز الفجوة التكنولوجية وتفعيل آليات التمكين:

ان تفعيل آليات التمكين يتطلب جملة من الإجراءات الميدانية، ومن اهمها:

- **تطوير منصة ANAE كشباك موحد رقمي وبيني:** توطين كافة التعاملات من خلال هذه المنصة وتحديثها كشباك رقمي موحد يربط المقاول إلكترونيا بكل الإدارات.
- **إرساء بروتوكولات التبادل الآلي للبيانات (APIs):** تفعيل الربط البرمجي اللحظي بين خوادم وكالة المقاول الذاتي وإدارات الجمارك والضرائب والبنوك لتمرير التصاريح وتطبيق الرسم الجمركي المخفض (5%)والضريبة (0.5%) آليا دون وثائق ورقية .

- **عصرنة البنية التحتية الحدودية:** وذلك بتزويد المفتشيات الحدودية والمطارات بأجهزة المسح الرقمي المتقدمة والأنظمة الذكية لتسهيل مراقبة وتتبع بضائع الاستيراد المصغر .
- **الأتمتة الجبائية والحلول البنكية المدمجة:** من خلال اعتماد واجهات (Rest API) للتعبئة التلقائية للاستمارات الضريبية السنوية (G12)، وتطوير خدمات الصيرفة الإلكترونية لإدارة الحسابات بالعملة الصعبة وتأمين انتظام المدفوعات الدولية (تجمع النقد الآلي، 2026، ص4).

الخاتمة:

بينت هذه الدراسة أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي وتهيئة البيئة المقاولاتية في الجزائر يمثل إعادة هيكلة جذرية لبنية النظام الاقتصادي مفاهيماً وآليات؛ فقد أتاح الجمع بين التحليل التشريعي والقراءة الميدانية الوقوف على انتقال نشاط المقاول الذاتي من منطق التسهيل الإداري والجبائي المجرد إلى منطق البيئة الرقمية المتكاملة القائمة على التبادل اللحظي للمعطيات وحرية التدفقات النقدية واللوجستية العابرة للحدود. كما أظهرت الدراسة أن الفجوة التكنولوجية ومحدودية التنسيق الشبكي تشكلان العائق الأساسي أمام تحويل الحوافز التشريعية الاستثنائية (كالقانون 22-23، ومذكرات بنك الجزائر لتوطين العملة الصعبة، ومرسوم الاستيراد المصغر 25-170) إلى عوائد اقتصادية ملموسة في الميدان، وتُعرض حصيلة اختبار الفرضيات والنتائج وفق ما يلي :

أولا: تقييم فرضيات الدراسة: اتضح من خلال هذه الدراسة التحليلية ما يلي:

1. **تقييم الفرضية الأولى:**أكد التحليل التشريعي صحة الفرضية الأولى، حيث أظهر تمتع الإطار التنظيمي لنظام المقاول الذاتي بالمرونة العالية والقدرة على استقطاب أنشطة العمل الحر من القطاع الموازي، بفضل تكامل آليات التمكين الإدارية والجبائية والنقدية والاجتماعية المستحدثة.
2. **تقييم الفرضية الثانية:**يبين التحليل صحة الفرضية الثانية، إذ كشفت قراءة واقع المؤشرات التقنية والنقدية في الجزائر عن وجود نمو ملحوظ في البنية التحتية (البطاقات النقدية وشبكات الاتصال)، غير أنها تقابل باختلالات هيكلية في المحيط الإداري والمالي ومحدودية في تفعيل وسائل الدفع الإلكتروني.

3. **تقييم الفرضية الثالثة:** أظهر التحليل صحة الفرضية الثالثة، حيث تبين أن الفجوة التكنولوجية وضغوط الانفصال البرمجي بين الإدارات تحد بشكل مباشر من الفعالية الميدانية لآليات تمكين المقاول الذاتي، وأن معالجة هذه الاختلالات تتطلب حتمية تطوير المنصة الرقمية للوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وتفعيلها كشباك موحد رقمي ومشترك.

ثانيا: نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أبرزها :

1. **الشمولية والتكامل في الأطر التشريعية والاستجابة لمتطلبات الاقتصاد اللامادي:**من خلال تأسيس بيئة قانونية مرنة تستوعب الأنشطة الرقمية والمهن الحرة العابرة للحدود.
2. **ضعف العائد الاقتصادي للتقنيات المتاحة ومحدودية تفعيل وسائل الدفع الإلكتروني:**حيث لا يزال استغلال البنية التحتية للاتصالات والنقد الآلي دون المستوى المطلوب لتسوية المعاملات الرقمية بفعالية .
3. **تأخر أتمتة الشباك الموحد للخدمات العمومية ومؤشرات الحوكمة الرقمية:** نتيجة الانفصال البرمجي بين الهيئات الإدارية وتأخر مؤشرات الخدمات الرقمية الوطنية مقارنة بالمستويات الدولية .

ثالثا: توصيات الدراسة

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات والتدابير العملية الموجهة لصناع القرار والهيئات المعنية، من أهمها:

1. تطوير منصة المقاول الذاتي إلى شباك موحد رقمي ومشترك، وإعتماد بروتوكولات التبادل الآلي للبيانات بين مختلف الإدارات والهيئات الخدمية .
2. تسريع الأتمتة الجبائية والحلول البنكية المدمجة، وتحفيز الاعتماد الميداني لوسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات التجارية والمهنية .
3. تحديث المعابر الجمركية والبنية اللوجستية الداعمة للاستيراد المصغر، بالتوازي مع تعزيز مهارات رأس المال البشري وتطوير مؤشرات الحوكمة الرقمية.

رابعا: آفاق الدراسة

تنفتح نتائج هذه الدراسة على أبعاد أكاديمية أوسع، وتتيح فرصا بحثية مستقبلية متخصصة في مجال المقاولاتية والاقتصاد الرقمي، من أهمها:

1. قياس الأثر الاقتصادي لنظام الاستيراد المصغر، ودراسة أثر الشباك الموحد الرقمي على امتصاص القطاع الموازي .
2. تقييم كفاءة منصات الدفع الإلكتروني في دعم استدامة أنشطة المقاول الذاتي .
3. إنجاز دراسات مقارنة لأنظمة المقاول الذاتي في الدول الناشئة، واستشراف مستقبل اقتصاد المهام المؤقتة (Gig Economy) في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

المقالات العلمية:

1. بن زاوي، عبد الرزاق، وعبيد، فتحي، 2024، واقع تفعيل أجهزة الدفع الإلكتروني في المؤسسات المصغرة والصغيرة بالجزائر: دراسة ميدانية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 10، العدد 01، الصفحات: 15-28.
2. بن طراد، سميرة، وبوقرة، رابح، 2024، متطلبات أتمتة الشباك الموحد وعصرنة المرفق العام في الإدارة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 11، العدد 02، الصفحات: 49-62.
3. بوقلي، أمين، وعلاق، حمزة، 2024، متطلبات التحول الرقمي وعصرنة قطاعي الجمارك والضرائب بالجزائر: دراسة تحليليّة، مجلة بشائر الاقتصاديّة، المجلد 10، العدد 01، الصفحات: 35-48.
4. شريفي، إلهام، وبن عياد، محمد، 2024، الممانعة التنظيمية ومقاومة التغيير في البيئة الإدارية المرقمنة بالجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 01، الصفحات: 71-85.
5. سعداوي، موسى، وبن ناصر، سمير، 2023، تقييم جاهزية البنية التحتية الرقمية ومشاريع الألياف البصرية في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، الصفحات: 90-104.
6. قسول، عمر، وعمراني، سعاد، 2024، مؤشرات الشمول الرقمي وضبط العائد الاقتصادي للتكنولوجيا لدى المؤسسات الفردية بالجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية متقدمة، المجلد 09، العدد 01، الصفحات: 40-52.
7. قواسمية، توفيق، وزايد، مراد، 2024، التنافسية الدولية للخدمات الرقمية في الجزائر على ضوء مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية (EGDI)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 12، العدد 02، الصفحات: 29-41.
8. لحول، عبد القادر، وعماري، عمار، 2022، التكييف القانوني والتحفيزات الجبائية لدعم المؤسسات الناشئة والمصغرة في التشريع الجزائري، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 03، الصفحات: 10-24.

النصوص التشريعية والقوانين الرسمية:

9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2022، القانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022، المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، العدد 85.

10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2023، المرسوم التنفيذي رقم 23-196 المؤرخ في 25 ماي 2023، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وتحديد قانونها الأساسي، العدد 37.

11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2023، المرسوم التنفيذي رقم 23-197 المؤرخ في 25 ماي 2023، المحدد لقائمة الأنشطة المؤهلة للاستفادة من نظام المقاول الذاتي وكيفيات التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي، العدد 37.

12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2023، القانون رقم 23-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 2023، المتضمن قانون المالية لسنة 2024، العدد 86.

13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2024، المرسوم التنفيذي رقم 24-49 المؤرخ في 14 يناير 2024، المحدد لشروط وكيفيات التغطية الاجتماعية للمقاولين الذاتيين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، العدد 04.

14. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2025، المرسوم التنفيذي رقم 25-170 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة نشاط الاستيراد المصغر من طرف المقاول الذاتي، العدد 40.

التقارير والوثائق الحكومية:

15. بنك الجزائر، 2024، المذكرة رقم 2024/02 المتعلقة بتسهيل إجراءات فتح الحسابات البنكية بالعملة الصعبة وتوطين عوائد التصدير الخدمي والرقمي للمقاولين الذاتيين، منشورات بنك الجزائر، الجزائر.

16. بنك الجزائر، 2025، التسهيلات النقدية والإعفاءات الجمركية للصادرات الرقمية والخدماتية، منشورات بنك الجزائر، الجزائر.

17. بنك الجزائر الخارجي، 2025، الدليل الإجرائي لتمويل وإعادة تحويل العملة الصعبة لنشاط الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي، منشورات بنك الجزائر الخارجي، الجزائر.

18. تجمع النقد الآلي، 2025، التقرير السنوي لمؤشرات البنية النقدية الافتراضية والدفع الإلكتروني في الجزائر، منشورات تجمع النقد الآلي، الجزائر.

19. تجمع النقد الآلي، 2026، تقرير تقييم بروتوكولات المعاملات البنكية الدولية عبر الإنترنت والربط البيني، منشورات تجمع النقد الآلي، الجزائر.

20. جريدة الجزائر الجديدة، 2025، تقرير تفعيل بطاقة الشفاء والاشتراك السنوي لغير الأجراء للمقاول الذاتي، الجزائر.

21. الديوان الوطني للإحصائيات، 2024، مؤشرات التشغيل والنشاط الاقتصادي والحسابات الوطنية، منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر.

22. سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، 2025، التقرير الدوري لمؤشرات سوق الاتصالات والإنترنت عالي التدفق في الجزائر، منشورات سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، الجزائر.

23. المحافظة السامية للرقمنة، 2024، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي أفق 2030: ميثاق حوكمة المشاريع الرقمية، رئاسة الجمهورية، الجزائر.

24. الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، 2025، الحصيلة الدورية لنشاط منصة المقاول الذاتي وتوطين الأنشطة، منشورات الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، الجزائر.

25. وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2025، تقرير حصيلة التجارة الإلكترونية والمواقع الرسمية المسجلة بالنطاق الوطني، منشورات وزارة التجارة، الجزائر.

26. وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، 2025، حصيلة العلامات الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة وحجم التمويلات الاستثمارية، منشورات وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

27. Algeria Invest, 2025, Executive Decree 25-170 and micro-importation regulations for auto-entrepreneurs, Regulatory Reports, Algiers.

28. International Labour Organization, 2021, World Employment and Social Outlook 2021: The role of digital platforms in transforming the world of work, Flagship Report, Geneva.

29. International Labour Organization, 2025, Trends in non-standard forms of employment and gig economy framing, Publications, Geneva.

30. International Monetary Fund, 2023, Measuring the digital economy: Policy and statistical frameworks, Policy Papers, Washington, D.C.

31. Kshetri, N., 2023, Cybercrime and cyber security challenges in the digital economy transition of emerging markets, Journal of Global Information Technology Management, Vol. 26, No. 02, pp. 112-125. https://doi.org/10.1080/1097198X.2023.2197171

32. Livingstone, S., 2024, Digital divide and structural limitations in developing nations' access to ICT, Information, Communication & Society, Vol. 27, No. 01, pp. 84-95. https://doi.org/10.1080/1369118X.2023.2246452

33. Organisation for Economic Co-operation and Development, 2020, A roadmap toward the measurement of the digital economy, Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/a2665e7d-en

34. Organisation for Economic Co-operation and Development, 2023, Tax challenges arisingfrom digitalisation – Economic impact assessment, Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/2f5341be-en

35. Ozili, P. K., 2023, Central bank digital currencies and sovereign monetary control in modern digital economies, Journal of Banking and Financial Technology, Vol. 07, No. 01, pp. 15-22. https://doi.org/10.1007/s42786-023-00049-7

36. Teece, D. J., 2021, Big Tech, network effects, and competition policy in digital platform markets, Industrial and Corporate Change, Vol. 30, No. 01, pp. 195-212. https://doi.org/10.1093/icc/dtaa066

37. United Nations Conference on Trade and Development, 2021, Digital Economy Report 2021: Cross-border data flows and development, Publications, Geneva.

38. Verhoef, P. C., Broekhuizen, T., Bart, Y., Bhattacharya, A., Dong, J. Q., Fabian, N., & Haenlein, M., 2021, Digital transformation: A multidisciplinary reflection and research agenda, Journal of Business Research, Vol. 122, pp. 889-901. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2019.09.022

39. World Bank, 2020, Digital Economy for Africa country diagnostics framework, World Bank Group, Washington, D.C.